تقرير فريق دراسة العراق او لجنة «بيكر. هاميلتون» (1 من 2)

قادة العراق الجديد ليسوا مكرسين لوحدة الوطن ويسعون لحماية مصالح الطائفة اكثر من الشعب عامة

تمييز طائفي في توزيع الخدمات.. وحديث عن ديكتاتورية شيعية.. والاكراد يخشون الاستقلال

عرض وتقديم: ابراهيم درويش

صدر يوم الاربعاء تقرير طال انتظاره داخل الادارة الامريكية اعده «فريق دراسة العراق» الذي ترأسه كل من جيمس بيكر، وزير الخارجية السابق، ولي هاميلتون، النائب الديمقراطي السابق. وحظي التقرير بردود افعال كثيرة، ولكنه يعتبر اول دراسة شاملة تقدمها مجموعة مستقلة، وتقدم توصيات للرئيس الامريكي جورج بوش الذي كان رد فعله الاولي ان التقرير قاس في تقييمه، ومن اجل اعطاء صورة على هذا التقرير الذي طرح في الاسواق ويتوقع معدوه ان يحظى باقبال كبير، مثل تقرير لجنة التحقيق في الظروف التي قادت الى هجمات ايلول (سبتمبر) 2001 الذي اصبح من اكثر الكتب مبيعا في المكتبات الامريكية، نقدم عرضا عاما لاهم مفاصله ومحاوره. وجاء التقرير الذي حمل عنوان «تقرير فريق دراسة العراق» وتوزعه دار «فينتنيج» احدى دور النشر التابعة لراندوم هاوس في نيويورك في محور «تقييم»، وغطى اربعة محاور، تقييم الوضع في العراق، واثار استمرار التدهور في العراق، وبعض الخيارات الاستراتيجية، وتحقيق هذه الخيارات. اما المحور الثاني فجاء بعنوان «الطريق للامام: مدخل جديد» وجاء في فصلين الاول عن المحور الخارجي اما الثاني فتحدث عن معالم محور داخلي.

■ القراءة الاولى والسريعة لتقرير جيمس بيكر ولي هاميلتون عن العراق، تظهر ان السرد عن الاوضاع في العراق لم يأت بجديد سوى الاعتراف ان الادارة الامريكية بحاجةَ لارادة سياسية كبيرة من اجل تصحيح الاوضاع وليس حلها، فالتقرير وفي الصفحات الاولى منه يعترف انه لا توجد وصفة سحرية لحل مشاكل العراق وان الامريكيين غير راضين عن الوضع في العراق ولا عن الطريقة التي يجري فيها النقاش حوله على المستوى السياسي في داخل امريكا. ويقول بيكر وهاميلتون في مقدمتهما ان امريكا والامريكيين يستحقون نقاشا جوهريا يتجاوز البلاغة، ودعيا الكونغرس والرئيس الامريكي جورج بوش للعمل معا، وعلى القادة الامريكيين الالتزام بالصراحة ومصارحة الامريكيين حول ما يجري في العراق. ولكن الكاتبين يؤكدان ان اي خط قد تختاره السياسة الامريكية لن يضمن ايقاف العنف الطائفي الذي يعترف التقرير انه اصبح اكبر مصدر لعدم الاستقرار في العراق. ولكن التقرير يحذر من ان استمرار الاستراتيجية الامريكية على ما هي عليه بدون تغيير قد تؤدي لنتائج سلبية وقاتلة. ويرى الكاتبان ان امريكا مطالبة بالتصدي لمشاكل العراق لان لها مصالح استراتيجية في المنطقة وعليها ان تبقى مرتبطة بها. ويقول بيكر وهاميلتون ان التقرير اجمع عليه معدوه ومن هنا يحتاج لتحقيق توصياته نوعا من الارادة السياسية القوية والتعاون بين السلطتين التشريعية والسياسية. وفي المقدمة التحليلية للتقرير يؤكد معدوه ان امريكا وافراد قواتها المسلحة تقوم بالكثير من التضحيات، كما يقوم الكثير من العراقيين بتضحيات الا ان قدرة امريكا على التأثير على الاوضاع تتراجع فيما بدأ العراقيون يتجهون نحو تأكيد هوياتهم الطائفية على حساب الهوية الوطنية، كما ان غياب الامن يقف امام تحقيق نوع من التقدم الاقتصادي، فيما لا تلعب دول الجوار اي دور ايجابي وفعال لتحقيق الاستقرار في العراق. ويرى التقرير ان العراق مهم للسلام والامن العالميين وحيوي بالنسبة للمصالح الامريكية، كما يشكل العراق مركز السياسة الخارجية الامريكية، ويؤثر على الطريقة التي ينظر فيها للامريكيين في المنطقة وحول العالم. ولهذا السبب فامريكا تواجه اصعب التحديات التي تواجهها منذ عقود.

تقييم عام

في الفصل الاول من التقرير ولتقييم الوضع الحالي في العراق، حديث عن مصادر العنف وعدم الاستقرار، حيث يقول ان العنف يزداد من ناحية عدد الهجمات ومنظوره يتوسع ويتعقد واصبح قاتلا. ويرى التقرير ان مصادر العنف تأتي من رجال المقاومة السنة والقاعدة، والميليشيات الشيعية وفرق الموت والجريمة المنظمة خاصة داخل وخارج بغداد. ومعظم ان لم تكن كل الهجمات التي تستهدف القوات الامريكية تأتي من جماعات المقاومة السنية، وتتكون جماعات المقاومة من عناصر النظام السابق، والعرب السنة الذين شعروا بالتهميش وما اسماه التقرير «المجرمون» وتتمتع جماعات المقاومة بنوع من الدعم الكبير داخل القبائل السنية، وليس لدى جماعات المقاومة قيادة موحدة ولكن شبكة من الشبكات وتمتع بتمويل ودعم من داخل العراق، وكل جماعات المقاومة لا تتفق على هدف واحد ولكنها تتفق على معارضة الوجود الامريكي في العراق، وبعض الجماعات تحاول تأكيد سيطرتها المحلية. اما القاعدة المسؤولة عن عدد قليل من العمليات ولكنها عمليات قاتلة تمثل جزءا من الجماعات التي تواجه الوجود الامريكي، ولا يزيد عدد افرادها عن 1300 واصبحت اكثر عراقية من ناحية التمويل والافراد. ويرى التقرير ان العنف الطائفي هو مصدر اعداد القتلى المدنيين، ويعيش العراق في دائرة قاتلة، فالسنة يقومون بالهجوم على الشيعة والشيعة يردون. ويعتقد التقرير ان الميليشيات الشيعية تمثل تهديدا كبيرا وخطيرا على الامن العالمي.

ويقول التقرير ان الميليشيات الشيعية متنوعة ومختلفة بعضها مرتبط بالحكومة، وبعضها محلي، ونوع اخر يعمل «خارج القانون». ويزداد عددها بفعل تشرذمها وغياب التركيبة القيادية الموحدة، وتقوم الميليشيات باستهداف المقاتلين السنة، والمدنيين من السنة. وهناك جماعات شيعية تتقاتل فيما بينها من اجل تأمين السيطرة على مناطق محلية، وبعضها تقوم باستهداف وزراء الحكومة، ومن هنا فهي تؤثر على هيبة الحكومة العراقية وعلى الامن الوطني. ورسالة الميليشيات للحكومة واضحة ان بقاءها وديمومتها وفعاليتها لا تتأتى الا من خلال دعم هذه الجماعات المسلحة. ويشير التقرير الى جيش المهدي الذي يعد من اكبر الميليشيات ويقوم باستهداف السنة، ويبلغ عدد اتباعه اكثر من 60 الفا. ويلاحظ ان هذا الجيش الذي يتركز في شمال شرق بغداد قد تعرض للتشرذم وخرجت جماعات فيه عن سيطرة مقتدى الصدر. اما الميليشيا الاخرى الفاعلة فهي فيلق بدر، التابع لحزب المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم. ولفيلق بدر علاقات وثيقة مع ايران والحرس الثوري الايراني، والكثير من اعضاء الجماعة دمجوا في قوات الشرطة والامن التابعة لوزارة الداخلية. وفي الوقت الذي يرتدي اعضاء الفيلق فيه زي الشرطة فانهم يقومون باستهداف المدنيين السنة، كما حصلت مناوشات بين اتباع عبدالعزيز الحكيم واتباع مقتدى الصدر.

اما العنصر الثالث الذي يعتبره التقرير مصدرا للعنف، فهو جماعات الجريمة المنظمة، والتي تقوم بالسطو والاختطاف والقتل، وعصابات الجريمة المنظمة تزدهر وتنتشر في المناطق التي تعاني من غياب الامن. ويقول التقرير ان بعض عصابات الجريمة المنظمة تتعاون وتقوم بدعم وتمويل جماعات المقاتلين السنة والميليشيات الشيعية.

وبحسب التقرير هناك اربع محافظات في العراق تعاني من نقص شديد من الامن ومن عدم الاستقرار، وهما محافظة بغداد، والانبار، وديالى وصلاح الدين، وحجم هذه المحافظات تشكل نسبة 40 في المئة من مجموع مساحة العراق. وفي بغداد العنف هو بين السنة والشيعة، وفي الانبار العنف ينسب الى جماعات المقاومة ومقاتلي القاعدة. اما في كركوك فالعنف مرتبط بالصراع على المدينة بين العرب والاكراد، وتعتبر مناطق الشمال الكردية الاكثر استقرارا واجزاء من الجنوب العراقي. وفي البصرة عاصمة الجنوب فالعنف هو نتاج التنافس والاحتراب الشيعي ـ الشيعي. ولكن التقرير يرى ان المدن العراقية في معظمها مختلطة عرقيا وطائفيا لهذا فالعنف متواصل فيها ولكن بدرجات متفاوتة.

قوات التحالف والقوات العراقية

بعد تحليل عناصر ومصادر عدم الاستقرار والعنف في العراق يشير التقرير الى وضع القوات الامريكية والبريطانية والاخرى المتعاونة معها، وقوات الحكومة العراقية. ويقول ان عدد الجنود الامريكيين المتواجدين في العراق يصل الى 141 الفا، اضافة الى 16500 من جنسيات مختلفة، التي تعتبر بريطانيا من اكثر الدول المشاركة فيها 7200 جندي، وتسلم الجيش الامريكي مهمة الحفاظ على بغداد والشمال، اما القوات البريطانية فمهمتها حماية مناطق جنوب ـ شرق العراق. ومع هذا التواجد فامريكا تقوم ببناء اكبر سفارة لها في العالم، ويعمل فيها الف موظف، اضافة الى وجود خمسة الاف متعهد. ويشير التقرير الى ان الجيش الامريكي لم يعد يدير عمليات قتالية، بل يقوم باتباع استراتيجية السيطرة والتطهير ومن ثم الحفاظ عليها بعد اخذها. ويقول انه تقريبا كل جندي في المارينز الامريكي كانت له فرصة الخدمة في العراق واعداد اخرى من وحدات الحرس الوطني وقوات الاحتياط، والكثيرون منهم يخدمون للمرة الثانية هناك. ويلاحظ ان الكثير من الوحدات القتالية تعاني ضغوطا شديدة وقلة كفاءة في العتاد، في الوقت الذي يطلب فيه من الجنود الامريكيين ذكورا واناثا تضحيات كثيرة وعائلاتهم. واصبح تدريب واعداد القوات العراقية من اهم مبادئ الاستراتيجية الامريكية، ففي نهاية العام الحالي 2006 فان قيادة الوحدات المتعددة الجنسيات الانتقالية في العراق التي تقودها امريكا يتوقع منها الانتهاء من تدريب 362 الف جندي عراقي، وهذه الاعداد تضم 138 الف جندي في الجيش و 188 ألف عنصر من عناصر الامن والشرطة. ويسيطر العراقيون الان على ثلث مجمل القوات المسلحة وعناصر الامن.

ومع اعتراف التقرير ان الجيش العراقي حقق تقدما ويتوقع ان يضم 118 وحدة، مكون من 36 فوجا، 10 فرق، ومع ان الجيش يعد من اكثر المؤسسات حرفية الا ان اداءه كان مترددا، فاعداد الذين تلقوا تدريبات مثيرة للاعجاب كما يقول ولكن هذا جزء من القصة كلها وليس القصة، فهناك الكثير من الاسئلة التي تحتاج لاجابات، خاصة التركيبة الطائفية والاثنية، وفيما اذا كان الجيش سيقوم بمهام من اجل تحقيق الاهداف الوطنية او الدفاع عن الطائفة، خاصة ان عددا من وحدات الجيش رفضت مثلا القيام بمهام قد تضر بمصلحة طائفتها. ويعدد التقرير عددا من المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه قيام جيش وطني موحد منها غياب القيادة، خاصة ان اعضاء الفرق في الجيش يرفضون العمل مع افراد من غير الطائفة، وهناك وحدات تعاني من نقص في المعدات، ووحدات تعاني من نقص الافراد وذلك يعود الى نظام الاجازات التي تمتد لاسبوع او شهر، وغياب الدعم اللوجيستي.

بالنسبة لوضع الشرطة العراقية فهو اسوأ من ذلك الذي يواجه الجيش، ويبلغ عدد عناصر الجيش العراقي الان 135 الفا ويقومون بمهام حماية المناطق والاحياء، ولكن ليست لديها صلاحيات لفتح ملفات تحقيق في جرائم او ذخيرة حية لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة، بالنسبة للشرطة الوطنية العراقية التي يبلغ عددها 23 الف عنصر، واعضاؤها دربوا للقيام بعمليات مكافحة ارهاب وليس مهام الشرطة، فيما تبلغ وحدة حراسة وتعزيز الحدود 28 الفا. ويقول التقرير ان الشرطة العراقية لا تستطيع التصدي او السيطرة على الجريمة، وافرادها متورطون في عنف طائفي، بما في ذلك عمليات الاعتقال غير القانونية، والتعذيب وعمليات القتل المستهدف للمدنيين السنة العرب. والشرطة تتبع وزارة الداخلية، التي تعاني من مشاكل في الفساد واختراقات من الميليشيات الشيعية، ونقص في القدرة للسيطرة على شرطة الاقاليم. وفي الوقت الذي يعترف فيه التقرير ان الحكومتين العراقية والامريكية تؤكدان على اهمية الاصلاح وقيام وزير الداخلية الحالي بعمليات تطهير الا انه يلاحظ ان الوزير لا خبرة له في مجال الشرطة ولا يلقى دعما من داخل الوزارة او الحكومة. وهناك الكثير من الامثلة كما يقول التقرير عن قيام افراد في الميليشيات بالدخول في دورات تدريبية من اجل الحصول على السلاح وزي الشرطة وللقيام فيما بعد بعمليات قتل طائفي، وهناك الكثير يتلقون رواتب من الحكومة، وبحسب جنرال امريكي ينقل عنه التقرير الذي قال «عام 2006 كان من المفترض ان يكون عام الشرطة الا ان شيئا لم يحدث».

وسائل وخدمات الحماية

ويعتقد التقرير ان وحدات الحماية واساليبها لدى الحكومة ومؤسساتها تشكل معضلة اخرى، فكل وزارة لديها وحدتها المسلحة، وهذه الوحدات يبلغ عددها 145 الفا، وكل هذه الوحدات لديها ولاءات وقدرات تظل مثارا للشك. ففي الوزارات التي يحتلها وزراء تابعون لمقتدى الصدر فان وحدات الحراسة والوزارات نفسها صارت مصدرا لتمويل وايجاد فرص عمل لعناصر جيش المهدي نفسه. ووصف مسؤول امريكي هذه الوحدات بانها عاجزة، ومصدر للمشاكل وغير فاعلة. ويعتقد التقرير ان الحكومة وان حاولت وضع كل هذه القوات تحت عهدة وزارة الداخلية الا ان جهودها ستظل محكومة بالفشل طالما لم تكن قادرة على الحفاظ على المناطق التي يطهرها الامريكيون، خاصة تلك التي تعتبر معاقل للميليشيات.

السياسة: منظور طائفي

في تقييمه للوضع السياسي بعد الامني، يرى التقرير ان العراق هو دولة سيادية، ولديه حكومة منتخبة ديمقراطيا وممثلون في البرلمان، حيث شكلت «حكومة وحدة وطنية» في ايار (مايو) 2006، وقام البرلمان بالمصادقة على الدستور الذي يدعو السنة لتعديله. ومع ذلك فتشكيلة الحكومة العراقية هي طائفية، واللاعبون الرئيسيون كما يقول التقرير في الغالب يقومون باتخاذ قرارات ومواقف لحماية مصالح الطائفة، والقادة الشيعة والسنة والاكراد غالبا ما يفشلون في تقديم مواقف تعبر عن ارادة تدافع عن المصلحة الوطنية، ومعظم الوزارات العراقية تعاني من نقص في الكفاءة والقدرة لاداء مهامها على الوجه المطلوب. وهناك الكثير من التحديات الرئيسية التي تطالب بها امريكا والمجتمع الدولي والعراقيون انفسهم الحكومة بتحقيقها واهمها تحقيق المصالحة الوطنية، والتفاوض مع الاطراف السياسية من اجل تحقيق اتفاق حول الدستور، وقضية اجتثاث البعث، والتشارك في عائدات النفط، والانتخابات المحلية، ومستقبل مدينة كركوك والعفو، والامن خاصة التصدي للميليشيات، وتخفيض مستوى العنف في بغداد، وتوفير الحكم الجيد، وتوفير الخدمات الرئيسية. ويرى التقرير ان الطريقة التي يتم النظر فيها لهذه القضايا هو تقديمها من وجهة النظر الطائفية والاثنية، لان كل اطراف السياسة في العراق يتعاملون معها من خلال هذا المنظور:

الشيعة:

يقول التقرير ان «الشيعة، غالبية السكان العراقيين، حصلوا على السلطة لاول مرة منذ 1300 عام»، وفوق كل هذا فالكثير من الشيعة راغبون في الحفاظ على هذا النصر، الا ان هذا الحرص لم يمنع من حدوث تصدعات في «البيت الشيعي»، خاصة الائتلاف، والتنافس على الوزارات والاقاليم. وعدم قدرة الشيعة على السيطرة على تحالف واسع ادى ببعض المراقبين في بغداد الى التعليق قائلين ان قادة الشيعة اصبحوا «رهائن في يد المتطرفين»، وهناك شبه اجماع داخل هذه المجموعة على فكرة التردد في التوصل لمصالحة مع السنة والتصدي للميليشيات الشيعية. ومع ان نوري المالكي رئيس الوزراء يعترف بهذه المشكلة خاصة الحاجة لمصالحة وطنية الا ان توترات ظهرت بين حكومة المالكي وامريكا فيما يتعلق بجدول زمني لتحقيق عدد من المطالب، ورفع الحواجز الامريكية امام مدينة الصدر. ويلاحظ التقرير ان اهم القادة الشيعة المؤثرين في داخل العراق اليوم هم من خارج الحكومة: آية الله السيستاني، وعبد العزيز الحكيم، ومقتدى الصدر.

السنة العرب:

يشعر السنة العرب بالاقتلاع والخسارة بسبب خروجهم من السلطة كما يقول التقرير، وهم موزعون وغير متأكدين مما يريدون تحقيقه، وفيما اذا ارادوا تحقيق اهدافهم عبر العملية السياسية او فوهة البندقية، فهم لا زالوا غاضبين على امريكا لحل قوى الامن والجيش وسياسة «اجتثاث البعث» في داخل الحكومة ومؤسسات المجتمع بشكل عام. ويلاحظ التقرير القول ان العرب السنة يواجهون تناقضا ظاهريا، فهم يريدون خروج القوات الامريكية، وفي الوقت نفسه يريدون دعما وسندا للحماية من الميليشيات الشيعية. ويشتكون من حكم الشيعة ولكنهم في الوقت نفسه يرفضون فكرة الفدرالية، ولا يعتقدون ان اقليما سنيا مستقلا ممكن التحقق. ويشير التقرير الى ان اهم ممثلي السنة وقادتهم اثنان: طارق الهاشمي، نائب الرئيس العراقي وزعيم الحزب الاسلامي. والشيخ حارث الضاري، رئيس جمعية العلماء المسلمين في العراق.

الاكراد:

نجح الاكراد في الحفاظ على استقلالية اقليمهم ووحدة صفهم من خلال التحالف بين الحزبين الرئيسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الوطني الكردستاني. ونجح الاكراد في تأمين اقليم حكم ذاتي في الشمال، وحققوا بروزا وتقدما داخل الحكومة العراقية في بغداد، مسعود البارزاني يحكم اقليم الشمال، وجلال طالباني صار رئيس العراق.

وبحسب شهادات مسؤولين اكراد كبار، فقد اخبروا الفريق انهم يفضلون البقاء ضمن نظام فدرالي عراقي لان كردستان مستقلة ستكون محاطة بدول جوار معادية، مع ان غالبية الاكراد تفضل الاستقلال حسب التقرير. وللاكراد قواتهم الامنية الخاصة «البشمرقة» التي يبلغ تعدادها 100 الف مقاتل.

القضايا الرئيسية:

فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، وفي الوقت الذي قدم فيه نوري المالكي خطوطا عامة للمصالحة الوطنية الا ان حكومته لم تقم باتخاذ القرارات من اجل المصالحة الوطنية، مثل اعادة النظر في سياسة اجتثاث البعث والتي تمنع الكثير من السنة من العمل والمشاركة في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، والعفو عن الذين قاتلوا الحكومة، والتشارك في عائدات النفط، وفك وحل الميليشيات، وتعديل الدستور والتوصل لحل حول كركوك.

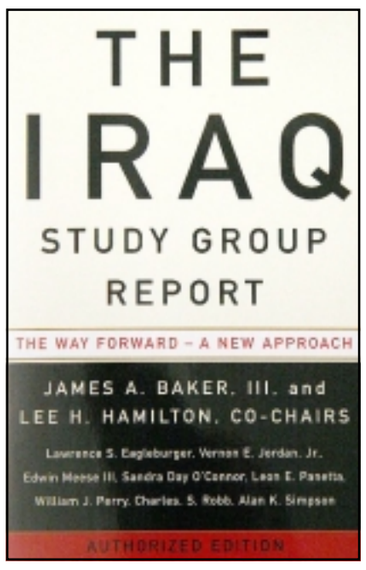

وبالنسبة لموضوع الفدرالية، فقد اقر الدستور به، فقد سمح للشمال بالاستقلال الذاتي ومنح مناطق اخرى، خاصة الجنوب لانشاء «شيعستان»، على غرار كردستان. وهذا الشكل اللامركزي في الحكم يفضله الاكراد والشيعة، خاصة عبد العزيز الحكيم. ولكن الفدرالية لا يدعمها السنة لان العرب السنة هم عراقيون وطنيون، ولان مناطق النفط موجودة في مناطق الشيعة والاكراد، ومن الناحية الاقتصادية لا يوجد امكانية او جدوى لانشاء اقليم سني. ولم يشارك السنة في كتابة الدستور، وقبلوا الدخول في العملية السياسية بشرط تعديل الدستور.

بالنسبة لكركوك والتي يعيش فيها العرب والاكراد والتركمان، واصر الاكراد في الدستور على وضع القضية من خلال استفتاء يعقد عام 2007، وذلك من اجل تحديد فيما اذا كانت المدينة الغنية بالنفط ستضم للاقليم الكردي ام لا، ويرفض العرب والتركمان الاستفتاء.

ويعتقد التقرير ان القادة العراقيين في الغالب ما صرحوا علنا انهم لا يؤيدون تقسيم البلاد، الا ان اللجنة وجدت ان قادة كبارا من الشيعة والاكراد ليس لديهم اي التزام بالوحدة الوطنية. وقال مسؤول شيعي كبير ان الحكومة الحالية تحظى باجماع 80 بالمئة من السكان اي بدون السنة الذين غالبا ما يشار الى ان نسبتهم لا تتعدى 20 بالمئة.

وبالنسبة للاكراد الذين قاتلوا من اجل الاستقلال، يقول التقرير انه عندما زار وفد من اللجنة الاقليم قام زعيم الاقليم الكردي بانزال العلم العراقي ورفع العلم الكردي مكانه. وقد علق جنرال امريكي قائلا ان «العراقيين لا يعرفون حتى الان ماذا يريدون؟»، ولكن فريق دراسة العراق وجد ان قادة العراق الجديد لا يعملون من اجل الحفاظ على وحدة العراق.

فيما يتعلق بالامن، فالعنف لن يتوقف طالما لم يتخذ القادة الشيعة قرارا لحل الميليشيات ودعم جهود المصالحة الوطنية، وطالما لم يتخذ السنة قرارا للدخول في العملية السياسية وتحقيق اهدافهم من خلال التفاوض السلمي وليس الثورة المسلحة. ولكن في العراق اليوم اصبحت الميليشيات المسلحة عجلة للتحرك السياسي، ومن هنا على القادة الشيعة اتخاذ قرار لحل الميليشيات. ويقول التقرير ان القادة الشيعة يفرقون بين المقاومة السنية التي ترغب بالاطاحة بالحكومة، والميليشيات الشيعة التي تقوم بقتل المدنيين السنة، وتطهير الاحياء وتوسيع سلطة الحكومة. ويلاحظ التقرير ان المالكي وان تعهد بالتصدي للميليشيات الا انه لم يتحرك بشكل عملي خاصة انه يستمد سلطته من مقتدى الصدر وجيش المهدي.

وبالنسبة للسنة العرب فانهم لم يتخذوا قرارا استراتيجيا للتخلي عن المقاومة المسلحة واستبدالها بالعملية السياسية، والقادة السنة والسياسيون في داخل الحكومة ليست لديهم سلطة او دعم من قطاعات السنة، خاصة ان المقاومة تقوم بحرب تخويف وترهيب للسياسيين السنة وعائلاتهم، وفي الغالب ما يتعاون ويتسامح رجال المقاومة السنية مع اتباع القاعدة والمقاتلين الاجانب. الا ان العشائر السنية اتخذت قرارا عمليا في ملاحقة افراد القاعدة.

ويلاحظ التقرير ان القادة السنة طالبوا امريكا بالضغط على الحكومة لحل الميليشيات، فيما طالب الشيعة الامريكيين بالضغط على شيوخ العشائر للتصدي لجماعات المقاومة. ويقول المسؤولون ان كل طرف يلقي اللوم على الاخر.

وينتقد التقرير توزيع الخدمات واسلوب الحكم حيث يقول ان هناك تمييز في توزيع الخدمات على الاحياء السنية وتفضيلا للاحياء الشيعية. ووصف مسؤول الوضع في السلطات المحلية بانه ديكتاتورية شيعية. ويقول ان الحكومة لا تقدم خدمات فاعلة من ناحية الكهرباء والمياه والمجاري، والصحة والتعليم، وفي كل المناطق فان الانتاج يظل اقل من معدل خدمات ما قبل الغزو. ويرى التقرير ان اسباب عدم الكفاءة والفاعلية كثيرة منها ان الحكومة تقدم الخدمات بناء على قاعدة طائفية، اما الامر الثاني فهو غياب الامن، والثالث هو الفساد المستشري داخل دوائر الحكومة، ويبلغ معدل الفساد السنوي ما بين 5 ـ 7 مليارات دولار امريكي، اما الامر الرابع فهو غياب الكفاءة، فالتكنوقراط السابقون اما عزلوا من اعمالهم او اجبروا على الهجرة بسبب العنف الطائفي والاستهداف من قبل الميليشيات. وفي العادة يتعامل الوزراء ومحاسيبهم مع الوزارات باعتبارها مناطق تأثير سياسي، وكل ما تقوم به الوزارات هو صرف الرواتب. اما الامر الاخر، فهو ضعف النظام القضائي، ولا توجد اسس وكفاءات للقيام بتحقيقات قضائية، ويتعرض القضاة لتهديدات حيث يقول مسؤول امريكي «بامكاننا حماية القضاة ولكن ليس عائلاتهم واقاربهم». ويشعر الكثير من العراقيين ان المجرمين في العراق اليوم لا يعاقبون بل يكافأون.

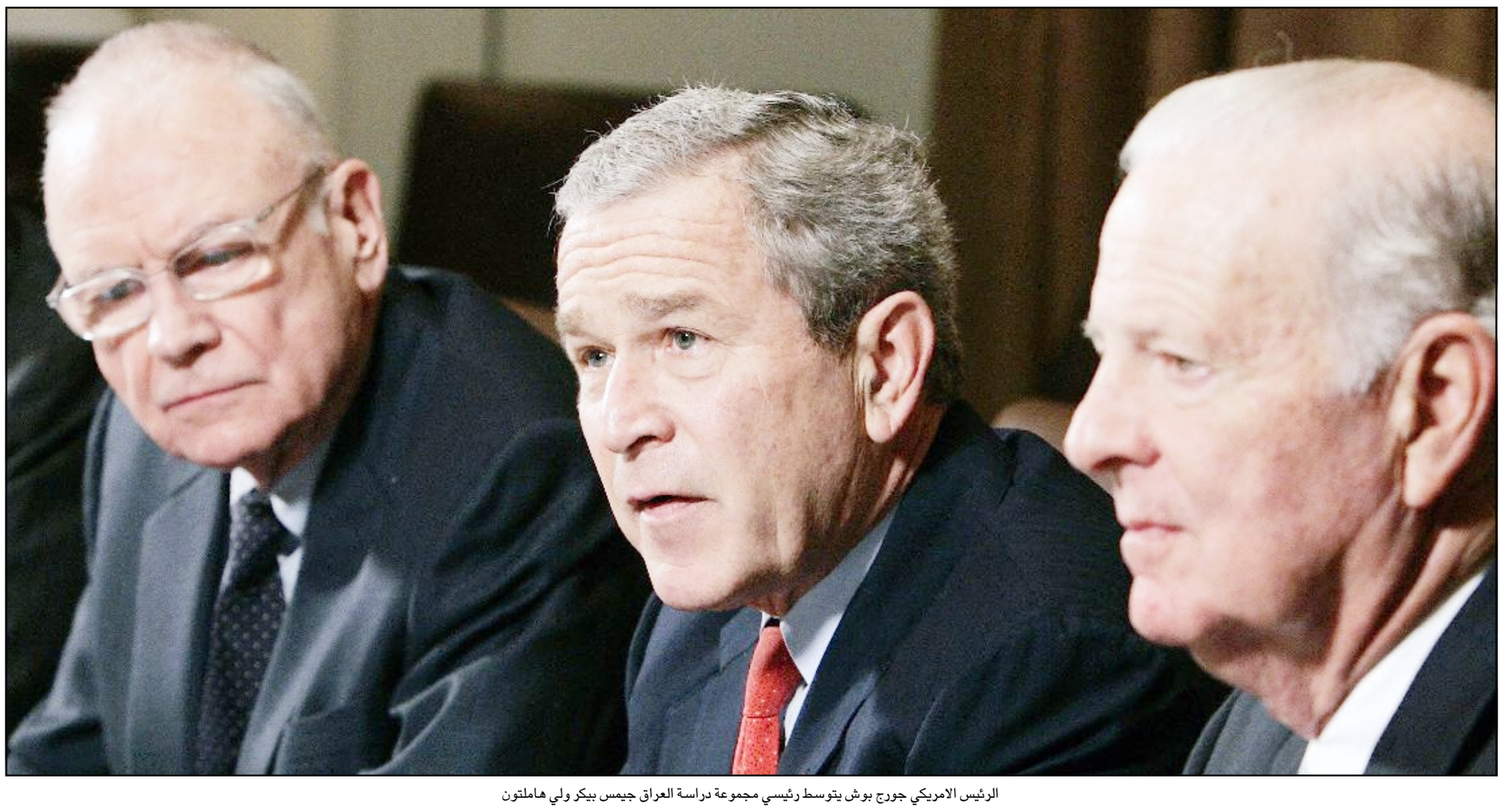

الرئيس الامريكي جورج بوش يتوسط رئيسي مجموعة دراسة العراق جيمس بيكر ولي هاملتون